التزام الدول العربية بالوحدة القومية

م.م. مصطفى حسن هلال

جامعة كربلاء – كلية القانون

The Commitment of Arab States to National Unity

Asst. Lecturer Mustafa Hassan Hilal
University of Karbala – College of Law

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة الالتزام الدستوري للدول العربية بمبدأ الوحدة القوميّة، من خلال تحليل نصوص الدساتير العربية ومقارنتها بالواقع العملي. وقد توصل البحث إلى أن أغلب الدساتير العربية تضمنت إشارات صريحة أو ضمنية إلى الانتماء العربي والوحدة القوميّة، إلا أن هذا الالتزام ظل في معظمه التزامًا شكليًا لم ينعكس في سياسات موحدة أو مواقف جماعية فعالة. وأوصى البحث بضرورة تطوير آليات قانونية ومؤسسية لتفعيل الوحدة القوميّة العربية, أو أيّة فكرة اخرى بديلة عنها.

الكلمات المفتاحية :الوحدة القوميّة، الدساتير العربية، الفكر القومي، الالتزام الدستوري، الهوية العربية.

Abstract:

This research examines the constitutional commitment of Arab states to the principle of national unity by analyzing Arab constitutional texts and comparing them with political reality. The study concludes that although most Arab constitutions affirm Arab unity, such commitment remains largely symbolic and lacks effective implementation. The research recommends institutional and legal reforms to activate Arab unity, or any other alternative idea.

Keywords: Arab unity, Arab constitutions, nationalism, constitutional commitment, Arab League.

المقدمة

تُعدّ الوحدة القوميّة العربيّة من المفاهيم الجوهريّة في الفكر السياسي العربي الحديث؛ إذ ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بمشاريع النهضة, والتحرر, وبناء الدولة الحديثة. وقد برزت هذه الفكرة بوصفها استجابة تاريخية لحالة التجزئة التي عرفها الوطن العربي، وسعيًا لتوحيد الشعوب العربية في إطار سياسي وقانوني يستند إلى وحدة اللغة والتاريخ والثقافة والمصير المشترك. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في العديد من الدساتير العربية التي أكدت الانتماء إلى الأُمّة العربية، وجعلت من الوحدة القوميّة مبدأً دستوريًا موجّهًا للسياسات العامة.

تنبع **أهمية هذا البحث** من كونه يتناول موضوعًا محوريًا يجمع بين الفكر القومي والنظام الدستوري، ويكشف عن مدى التطابق أو التباين بين النصوص الدستورية العربية والواقع السياسي الفعلي. فالوحدة القوميّة ليست مجرد شعار سياسي، بل تمثل التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا على الدول التي

نصّت عليها دساتيرها. وتزداد أهمية الموضوع في ظل ما يشهده الواقع العربي من انقسامات سياسية وتراجع في العمل العربي المشترك.

أما **إشكالية البحث** فتتمثل في السؤال الرئيس: إلى أي مدى التزمت الدول العربية بمبدأ الوحدة القوميّة المنصوص عليه في دساتيرها وهل ظل هذا الالتزام في إطار النصوص والشعارات، أم تُرجم إلى ممارسات وسياسات فعلية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها: ما الطبيعة القانونية للنصوص الدستورية المتعلقة بالوحدة القوميّة؟ وهل تشكل التزامًا قانونيًا ملزمًا للدول؟ وما أسباب ضعف الالتزام العملي بها؟

يهدف البحث إلى بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للوحدة القوميّة، وتحليل النصوص الدستورية العربية ذات الصلة، وقياس مدى التزام الدول العربية بها عمليًا، فضلًا عن تشخيص أسباب التراجع في الالتزام القومي، وتقديم جملة من المقترحات التي من شأنها الإسهام في تفعيل مبدأ الوحدة القوميّة إن أمكن ذلك أو السعي للبحث عن أفكار معاصرة لإبدالها محل الوحدة القوميّة.

اعتمد البحث على **المنهج التحليلي المقارن**، من خلال دراسة نصوص الدساتير العربية وتحليل مضامينها، ومقارنتها فيما بينها من حيث درجة تبنيها للوحدة القوميّة، وربطها بالواقع السياسي والقانوني، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي؛ لتتبع تطور فكرة القوميّة العربية إضافة إلى البحث بالمراجع الفكرية والسياسية التي تناولت تطور الفكرة القوميّة في العالم العربي.

أما **خطة البحث** فقد توزعت على مبحثين رئيسين:

الأول يتناول التعريف بالوحدة القوميّة وتمييزها عن غيرها من المفاهيم المشابهة، والثاني يعرض الالتزام الدستوري للدول العربية بالوحدة القوميّة ومدى تحقق هذا الالتزام فعليًا في الواقع السياسي العربي. وفي ختام البحث عُرضت النتائج التي توصّل إليها الباحث، مع أبرز التوصيات المستقبلية.

المطلب الأول

التعريف بالوحدة القوميّة وتمييزها عن غيرها

تحتل فكرة القوميّة مكانة مهمة في الفكر الوحدوي, وتعود جذورها بالمعنى الحديث إلى القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر, فهو القرن الذي ظهرت فيه القوميات الحديثة كالألمانية واليونانية وغيرها. وقد تبلورت بعد الثورة الامريكية والفرنسية؛ نتيجة لحركات مهمة هزت العالم الغربي هزًا عنيفًا؛ كحركة الاصلاح الديني, والكتابة باللغات المحلية, وترجمة الكتب إلى اللغات اللاتينية, وكان ظهورها اذعانًا بالقضاء على حق الملوك المقدس وغيرها من الأفكار العتيقة, ثم جاء حق الشعوب في تقرير مصيرها ليدعم بذاك فكرة القوميّة, وكذلك حقوق الإنسان والمواطن, التي حتمت على الإنسان ان يبحث عن روابط تجمعهُ, ما أدى إلى بروز السؤال الأضخم لدى كُلَّ جماعة, من نكون أو من نحن؟[1]

وترتبط القوميّة بعاطفة كبيرة في الوجدان الإنساني, ولعلها من أهم الأفكار التي تسود المجتمعات الساعية للوحدة, أما القوميّة العربية فتعود جذورها إلى مئات السنين السابقة, ولم تكن وليدة اليوم, ولعلها تتصل بالعصبية القبلية.

وفي مستهل الولوج نحو مسألة القوميّة وعلاقتها بالقضية الفلسطينية, نستشعر الحاجة إلى التعريف بالوحدة القوميّة إبتداءً, وذلك في الفرع الأول من هذا المطلب, ثم تمييزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة او المرتبطة بها, والذي سيكون في الفرع الثاني.

الفرع الأول

[1] غسان يوسف مزاحم، القوميّة، مجلة جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ع 4، 1981، ص84.

التعريف بالوحدة القوميّة

مفردة الوحدة –في اللغة- مأخوذة من : (وَحَدَ يَجِدُ وَحدَةً وَجِدَةً وَوُحُودًا وَوَحُدَ يِحِدُ وَحَادَةً وُحُودَةً) أي انفرد بنفسه فهو (وَحِيد) , إذن فالوحدة مشتقة من وَحَدَّ يَحِدُ. وجاء في لسان العرب: (الوحدة الانفراد) يقال: رأيتهُ وحدهُ, وجلسَّ وحدهُ, أي منفردًا, واللفظ منصوب عند أهل الكوفة على الظرفية, وعند أهل البصرة على المصدر في كُلَّ حال, كأنك قلت أوحدتهُ برؤيتي إيحادًا, ويعني لم أرَّ غيرهُ, ثم وضعت هذا الموضوع وحده. وحكى سيبويه: الوَحْدَة في معنى التوحد, وتوحد برأيه: تفرّد به, ودخل القوم مَوْحَدَ مَوْحَدَ وأَحَادَ أُحَادَ, أي فرادى وَاحِدًا وَاحِدَا, والوحدة: ضد الكثرة.[2]

أما اصطلاحًا فتُعرّف الوحدة (بفتح الواو من وَحَدَ) بأنها: انضمام الأجزاء بعضها إلى بعض مع الائتلاف. ومنها وحدة المسلمين. وفي النظام السياسي هي: اتحاد أمتين أو أكثر في الرياسة والسياسة والجيش والاقتصاد, بموجبها تكون أُمّة واحدة. على أن ثمة تعريفات أخرى خاصة بموضوعات معينة للوحدة؛ كوحدة النقود في الاقتصاد السياسي, وهناك الوحدة المربعة ووحدة القياس وغيرها في الرياضيات والهندسة,[3] نترك إيراد تعريفاتها؛ لأنها لا تخص موضوع بحثنا.

بينما كلمة "القوميّة" فمشتقة في اللغة العربية أصلًا من كلمة "قوم" والقوم: هم من يقومون إلى القتال قومة الرجل الواحد, فمعناها اللغوي –والحالة هذه- في الأصل يرادف مفهوم "العصبية القبلية" تقريبًا, أما الآن فهو يبتعد خاصة في نظرية القوميّة العربية المعاصرة كُلَّ البعد عن مفهوم العصبية القبلية (على ما سيأتي بيانه في الفرع القادم).[4]

إنَّ أول ما يتبادر إلى ذهن العديد منا عندما يسمعون كلمة "قومية" أنها مشتقة من كلمة "قوم" والحقيقة أنَّ القوميّة مصطلح سياسي حديث في حين أنَّ كلمة "قوم" عريقة في القدم, أما "القوميّة" فهو لفظ تسرب إلينا من الفكر الغربي, وليست مشتقة من "قوم" والتي تفيد القيام والقوم هم الجماعة, وكانت تطلق على الرجال دون النساء كما ورد في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ..﴾[5] أي رجالٌ من رِجال. ثم تدرج معنى قوم فأصبح يشمل الرجال والنساء على حدٍ سواء.[6]

وينبني مفهوم "القوميّة" على وحدة العرق أو العنصر أو الأصل, وهو تحليل سياسي يستند إلى أساس لغوي ناشئ عن معنى "Nation" بأعتبارها أصل مفهومي الأُمّة والقوميّة في اللغات الأوربية, غير أنّهُ يتجاهل كُلَّ تطور ألم بالمجتمعات الإنسانية, وغيّرَّ من المعنى الاصطلاحي للكلمة, ناهيك عن الفارق الزمني والذي يقفز منهُ عبر مئات السنين, فيجب أن لا تكون اللغة مدخلًا لتحديد أبعاد المفهوم

---

[2] ابن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1993، ج 3، ص 447.

[3] سلمان جنيد مردان و د. أحمد عارفين صفر, مفهوم كلمة الوحدة والتفرقة في القران الكريم , بلا مكان طبع, بلا سنة طبع, ص194.

[4] إحسان هندي، القوميّة ودولة الوحدة: تعريفات الأُمّة، مجلة المعرفة، العددان 127 و128، 1972، ص 8.

[5] آية (11) من سورة الحجرات.

[6] غسان يوسف مزاحم, مصدر سابق, ص84.

على الأقل في النقاش السياسي الذي يدور في أواخر القرن العشرين. وقد أثبت هذا التحليل أنَّ الكلمة في القديم والحديث كانت تتضمن دائمًا وحدة العرق أو السلالة أو الجنس مهما كان مختلطًا, ومن ثم فإنَّ هذا المعنى ملازم دائمًا لوحدة "القوميّة" ولفكرة "الأُمّة" وإذا –نحن- مثلنا أنَّ وحدة العرق هي إحدى مقومات "القوميّة العربية" فليس في هذا الكلام مدعاة للغضب أو الانزعاج, ولعل وجه الخطورة في هذا النهج الشكلي إلى فهم كُلَّ من "القوميّة" و "الأُمّة" أنّهُ يُبرر نفي مفهوم "الأُمّة" عن العرب ومن ثم إسقاط الأساس العلمي للحديث عن قومية عربية.[7]

وقد يكون من حق بعض المختصين والباحثين التمسك بهذا المعنى اللغوي, ولكن من المؤكد أنَّهُ ليس من حقهِ أن يعتبره المعنى الوحيد, أو حتى أنّه مدخل لازم إلى مفهوم القوميّة, والواقع فإنَّ القول خلاف ذلك يعبر عن نظرة "ساكنة" للتطور الاجتماعي بصفة عأُمّة, والتطور السياسي بصفة خاصة, يجعل من الأفكار حقائق جامدة منقطعة الصلة بالواقع السياسي والاجتماعي؛ لذا قد يسعى بعض الباحثين لوضع تعريف للقومية بغرض ضمني وهو إنهاء الخلط والاضطراب في الموضوع, والواقع أنَّ ليس ثمة شيء من هذا القبيل في مفهوم القوميّة المعاصر, ولعل العناصر الاساسية المتطلبة للحديث عن "الظاهرة القوميّة" قد تتنوع, ولكنها تتفق على أدنى حد في التاريخ المشترك, واللغة الواحدة, والإقليم المتصل, ويستوي في ذلك فقه الشرق الشيوعي, وفقه الغرب الرأسمالي.[8]

إن تاريخ القوميّة بالمعنى الدقيق الذي نستخدمه اليوم يرجع إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر, حين نمت القوميّة في هذين القرنين. وتقول دائرة المعارف البريطانية أنَّ القوميّة لم تبدأ إلا خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر لتصبح عاطفة مسلمًا بها ذات أثر فعال في الحياة الخاصة والعامة للأفراد. ولكي تصير من أقوى العوامل الحاسمة إن لم تكن أقواها على الاطلاق في التاريخ. لقد تبلورت القوميّة بشكل واضح بعد الثورة الامريكية والفرنسية وهي نتيجة لأحداث كبرى هزت بعنف العالم الغربي كحركة الإصلاح الديني –مارتن لوثر- والكتابة باللغات المحلية وترجمة الكتب إلى هذه اللغات اللاتينية. وكان ظهور القوميّة رهنًا بالقضاء على حق الملوك المقدس وغيرها من الأفكار العتيقة, ثم جاء حق الشعوب في تقرير مصيرها داعمًا للفكرة القوميّة وكذلك حقوق الإنسان والمواطن حتمت على الجماعات أن تبحث عن الروابط التي تجمعها وبرز السؤال الأعظم لدى كُلَّ جماعة, حول من نكون؟[9]

وقد شهد القرن التاسع عشر بروز القوميات الحديثة كالألمانية والايطالية واليونانية وغيرها. والذي يعد قرن القوميات, خلافًا للعرب فالقوميّة مصطلح حديث رغم وجودهم منذ عشرات القرون, وللقومية العربية جذورها

[7] أحمد يوسف, القوميّة والوحدة العربية , الفكر العربي, مج1, ع5, 1978, ص320.

[8] المصدر نفسه, ص320.

[9] غسان يوسف مزاحم, مصدر سابق, ص84.

التاريخية, وينبغي لنا أن نفصل بين القوميّة وبين أوزار بعض الأقوام العريقة وعدم تحميل القوميّة سيئات تلك الأقوام.[10]

وهنا نصل إلى خلاصة القول بأنَّ "الوحدة" لغةً: الانفراد أو الاجتماع في كيان واحد، وهي ضد التعدد والتجزئة. أما اصطلاحًا، فتعني: اتحاد مجموعة من الأفراد أو الجماعات في إطار واحد يقوم على الائتلاف والتكامل.

إذن يمكن أن نُعرف القوميّة بأنها: شعور جماعي بالانتماء إلى أُمّة تجمع أفرادها روابط مشتركة، كالتأريخ واللغة والثقافة.

وعليه فإنَّ الوحدة القوميّة: اتحاد الشعوب التي تشترك في مقومات معينة، وتسعى إلى بناء كيان سياسي موحد يعبر عن إرادتها الجماعية.

أو هي: اتحاد شعوب او امم في جماعة واحدة نتيجة لوجود قواسم مشتركة تربط ماضيهم أو حاضرهم أو مستقبلهم فيما بينهم.

الفرع الثاني: تمييز القوميّة عن غيرها من المصطلحات

ثمة عديد من المصطلحات التي قد يخلط بعضهم عند سماعها ويتبادر إلى الاذهان تماثلها مع مفهوم القوميّة, غير أنَّها تختلف ولها مدلولاتها الخاصة, لذا نرى لزومًا أن نعرج إلى بيانها بشيء من الإيجاز, والذي سيكون محور كلامنا في هذا الفرع.

أولًا- القوميّة والأُمّة: كلمة الأُمّة مشتقة في اللغة العربية من كلمة "أمم" دلالة على الارتباط الوثيق بين أفراد الأُمّة الواحدة, بحيث يكونون كالإخوة الذين ولدوا من بطنٍ واحدة, ومشتقة من الكلمة الأجنبية "Nation" وليس ببعيد عن اللغة العربية؛ لإنَّ الكلمة مشتقة من فعل "Naitre" بمعنى الولادة -الفرنسية-. وأفضل تعريف للأُمّة هو الذي اقترحه عالم الاجتماع الأمريكي "ماك دوجال" في كتابه "عقل الجماعة_The Group Mind" إذ يقول عن الأُمّة أنَّها تتألف من "أفراد يشعرون بأنّهم متماسكون تماسكًا طبيعيًا بروابط لها عندهم من القوة والصدق بحيث يكون في ميسورهم أن يعيشوا بالسعادة والهناء لو كانوا معًا, ويصابون بالضيم إذا تفرقوا, ويرفضون كُلَّ خضوع وانقياد للشعوب التي لا تشاركهم هذهِ الروابط" وهو تعريف مرن يمكن انطباقهُ بدقة على أية أُمَّة مهما كان وضعها والنظرية القوميّة التي تعتنقها؛ لأنَّه ينأى عن تحديد المقومات الأساسية للأُمّة تاركًا ذلك لظروف كُلَّ أُمّة وخصائصها وأهدافها.[11]

مفهوم كلمة أُمّة تعني "الجماعة من الناس يجتمعون على شيء" ويرى عبدالعزيز الدوري أنّ مفهوم الأُمّة جاء بها الاسلام, ويشير ابتداءً إلى الذين تجمعهم رابطة الاسلام وجهادهم في سبيل العقيدة الجديدة وتجاوز القبيلة والرابطة القبلية" وبهذا جعل الاسلام اطارها واسعًا يتخطى رابطة النسب إلى رابطة أعم وأشمل كاللغة, ليتبلور عنها بعد فترة طويلة مفهوم الأُمّة العربية الثقافي. فعندما جاء الاسلام

[10] المصدر نفسه, ص84.

[11] إحسان هندي, مصدر سابق, ص9.

وضع اسس قيام دولة بأن أعلن قيام الأُمّة, ففي المدينة المنورة وضع الرسول (صلى الله عليهِ وآلهِ وسلم) صحيفة؛ لينظم علاقات الجماعة الناشئة فيما بينها أولًا, ومع الفئات العربية الأخرى غير المسلمة داخل المجتمع المدني, وفق أُسس ومبادئ إنسانية شاملة تنطلق من القرآن الكريم والسنة النبوية, وبذا جعلهم أُمّة واحدة من دون الناس, تنتظم أمورهم وفق المصلحة العامة للأُمّة بكل مكوناتها لا وفق رابطة الدم المفرقة, ولفظ "أُمّة" في الأساس قرآني وله أكثر من دلالة منها الجماعات التي ترتبط برابطة مشتركة العقيدة أو غيرها, والتي أعلن عنها الرسول (صلى الله عليهِ وآلهِ وسلم) في المدينة ضمت قبائل متعددة وأُناس من أصول أُخر ومن أكثر من دين.[12]

بذلك أرسى الرسول (صلى الله عليهِ وآلهِ وسلم) دعائم الأمن والعدالة بين أبناء الأُمّة التي جعل أمر أمنها الداخلي والدفاع عن كيانها مسؤولية جماعية بيد أبناءها كافة مسلمين وغير مسلمين عندما قال: "لهم ما لنا, وعليهم ما علينا". ثم حَمَلَّ أتباعهُ فقط على الجهاد؛ لنشر الإسلام فتوسع نطاق حدود الأُمّة الإسلامية لتتفق مع حدود انتشارهم، فكان التكوين الأول لأمّة إسلامية والعرب نواتها الأولى، وبهذا كان المفهوم يشير إلى الجماعة الدينية التي حملت لواء عقيدة الإسلام في سياق حركتها العربية التي توثبت به عبر التاريخ. فالأُمّة التي كانت تعتقد أن رابطة النسب، ابتداءً؛ هي من تربط بين قبائلها كانت قاعدة الجيش وبيدها سلطان الأُمّة الإسلامية ليصبح لاحقا أساس الرابطة فيما بينها اللغة العربية بعد فترة قلق مرَّ بها الفكر العربي استمرت حتى العصر العباسي الأول.[13]

أما النزعة القوميّة فهي ما يتيح تكون الأُمّة وتحديد شخصيتها وآفاق تطورها, فالأُمّة خرجت للوجود نتيجة ما تستدعيه من عوامل فكرية ومعنوية؛ كحصول الاعتقاد بوحدة الأصل والمنشأ والاشتراك في اللغة والتاريخ, والتشابه في العواطف والعوائد والتماثل في ذكريات الماضي ونزعات الحال ومآل المستقبل, فهذه كلها من جملة الروابط المعنوية التي تولد التقارب والتعاطف وتكون الأُمم والأوطان. وعندما نذكر الاعتقاد بوحدة الاصل والمنشأ فنحن نشير إلى التصور الذاتي لدى الأفراد لا إلى الواقع الموضوعي؛ إذ يعتبر وحدة الاصل مجرد افتراض أو خرافة لا يجد ما يدعمها من الوقائع المادية والأبحاث العلمية, وأن عاملي اللغة والتاريخ هما من أهم العوامل التي تخلق فكرة القرابة المعنوية وتؤدي إلى نشوء تصور بوجود أُمّة واحدة؛ فاللغة تخلق وحدة التفكير والشعور, وتنسج روابط فكرية وعاطفية مشتركة بين الناطقين بها, وبكلمات أُخرى هي: "روح الأُمّة" أو حياتها, أما التاريخ فهو الآخر عنوان لظهور الأُمّة بذاتها أو ذاكرتها, والذاكرة القوميّة تُعد التاريخ الخاص لكل أُمّة من الأمم؛ فكما تؤدي اللغة إلى نسج علاقات متبادلة من التعاطف والتفاهم, فإنَّ وحدة التاريخ تخلق التقارب العاطفي والتماثل في الذكريات, كما

---

[12] ماريا أحمد محمد الشباب, مفهوم العروبة عند عبدالعزيز الدوري , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت (عليهم السلام) , المفرق, 2016, ص170.

[13] ماريا أحمد محمد الشباب, مصدر سابق, ص171.

تحفز نحو النهضة والتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وأمل. ومن هنا فإنَّ ضياع اللغة أو نسيان التاريخ يؤديان عمليًا إلى زوال الأُمّة؛ لزوال القرابة المعنوية.[14]

نُضيف أنَّ الأُمّة إذا كانت جماعة بشرية تقوم وحدتها القومية على عاملي اللغة والتاريخ، وتسكن قطعة من الأرض يُطلق عليها اسم الوطن، فإنَّ القوميّة هي التي تكون الأُمّة، فيتم ضبطها بشكل عملي، بحكم حصري، وإن لم تكن الأُمّة مجتمعاً بشرياً ملموسًا.[15] والقوميّة وعي بوجود هذا المجتمع البشري أو الرابطة التي تخلق التلاحم بين أعضائه وتمنعه من التفتت أو الاندثار، حتى في ظل التجزئة وانشطار الأُمّة إلى دول متعددة.

وبتوافر عاملا اللغة والتاريخ لدى الأُمّة العربية، على الرغم من تجزئتها، فإنَّ وعيها بهذين العاملين والإيمان بهما يدفعانها نحو استعادة وحدتها. فالوحدة العربية، تبعاً لذلك، هي نضج الوعي القومي وتحوله إلى قوة مادية تحقق النهضة الوحدوية المتوخاة. وكان يعتقد بعض الكُتاب أنَّ فكرة الوحدة العربية من التيارات الطبيعية التي تنبع من أغوار الطبيعة الاجتماعية، لا من الآراء الاصطناعية... ، وتيارها سيزداد في تدفقه حتى يغمر جميع البلدان العربية, وبالتالي يوحدها سياسيًا غير أنَّ الوحدة العربية عندهم أكثر من شعور عاطفي، فهي تقوم أيضًا على "المنفعة" التي تجنيها البلدان العربية وشعوبها مجتمعةً. ومع أواسط الثلاثينيات أضافوا شيئًا جديدًا إلى مفهومهم للوحدة، فربطوها بقاعدة محددة تنطلق منها وتباشر إرساء أسس العمل الوحدوي الصحيح. وقد اعتبروا "مصر" القاعدة التي زودتها الطبيعة بكل الصفات والمزايا التي تُحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القوميّة العربية.[16]

ثانيًا- القوميّة والوطنية: أما النقطة الاخرى التي تدعو إلى الالتباس فهي الخلط بين القوميّة والوطنية, واستخدامهما بالمعنى نفسه, بيدَّ أنَّ الوطنية تعني: ارتباط الفرد بقطعة أرض معينة وتعلقه بها بعواطفه واحاسيسه ويمكن القول أنَّ الوطنية: هي حب أرض الآباء والأجداد وتقديس تلك الأرض التي نما فيها الفرد وترعرع, أما القوميّة فهي ارتباط الفرد بجماعة من الناس تُعرف باسم "الأُمّة" والحفاظ على مصالحها والعمل من اجلها؛ فالشعور القومي ينمي الوطنية ويُغذيها ولكن القوميّة أوسع وأشمل من الوطنية ففيها من الشمول والتجريد والعقائدية ما ليس في الوطنية، والقوميّة قد تكون مجردة عن الوطن كالحال عند الصهاينة قبل قيام الاحتلال, وقد تشمل أوطانا مجزأة؛ كحال الأُمّة العربية، إلا أنَّ القوميّة قد تتطابق مع الوطنية كما في فرنسا؛ إذ يتساوى لفظ الوطنية الفرنسية والقوميّة الفرنسية, وهنا يزول الفرق بين لفظي الأُمّة الفرنسية والشعب الفرنسي. أما الوطنية العربية والأجزاء الأخرى

---

(14) يوسف الشوبري, الأُمّة والوحدة والدولة القوميّة: ساطع الحصري نموذجًا , الثقافة العربية في القرن العشرين, مج1, بيروت: مركز درساسات الوحدة العربية, 2018, ص277.

(15) **﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾. الأنعام/ آية 38.**

(16) يوسف الشوبري, مصدر سابق, ص278.

التي لم تتحرر بعد فقد تُعارض الوطنية العقيدة القوميّة حيث تحاول بعض الاقطار الحفاظ على حدودها الاقليمية . ومن هذا نخلص إلى عرض الأشكال الأربعة الآتية؛ لبيان الفرق بين الوطنية والقوميّة أحيانا:[17]

ا ـ قد تُؤلف الأُمّة الواحدة دولة مستقلة واحدة؛ هنا تتطابق الوطنية مع القوميّة؛ ومثال ذلك فرنسا والسويد وإيطاليا.

ب – وأحيانًا تُؤلف الأُمّة الواحدة دولتين أو أكثر؛ وهنا تُعارض الوطنية القوميّة؛ ومثال ذلك ألمانيا حيث ينظر الألماني إلى النمسا على أنّها وطنهُ والنمساويين أبناء قوميَّتهُ. كذلك الحال فيما يتعلق بالوطن العربي وهي تعطينا صورة أوضح من تلك التي سبقت.

جـ - وفي أوضاع أُخر تكون الأُمّة الواحدة مجزأة وخاضعة لدول شتى وأصدق مثال على ذلك بولندا؛ إذ كانت مقسمة بين روسيا ومملكة بروسيا والنمسا, أيضًا هو حال العرب في القرن الماضي حينما كانوا خاضعين للعثمانيين والانجليز والفرنسيين والإسبان والإيطاليين . إنَّ الوطنية في الوطن العربي لا تغني عن القوميّة وعلينا أنّ نعمل جاهدين لكي يتطابق المفهومان . وعندئذ تصبح الوطنية مرادفة للقومية ولا تعارضها بحال من الاحوال.

د – أخيرًا يمكن أن تكون الأُمّة محرومة من دولة خاصة بها, وقد تكون تابعة لدولة اجنبية, وهُنا تُعارض القوميّة الوطنية؛ كما كان الحال في بلغاريا تحت الحكم العثماني.

باختصار: تختلف القومية عن الوطنية من حيث إنَّ الوطنية ترتبط بالانتماء إلى دولة أو إقليم معين، في حين ترتبط القومية بالانتماء إلى أمة قد تمتد عبر عدة دول. كما تختلف القومية عن العنصرية، إذ تقوم القومية على روابط ثقافية وتاريخية، لا على أسس عرقية أو تمييزية.

ثالثًا- القوميّة والعنصرية: من الأمور التي تعمد إلى تشويه القوميّة؛ الخلط بينها وبين العنصرية؛ إذ نشات لا سيما في أوربا قوميات ودول على أساس انتمائها إلى جنس معين وفق نظريات سياسية تستند إلى هذا الأساس، وفيها تميزت شعوب راقية نقية الدم وأخرى مختلطة مما أدى إلى ظهور التعصب والاستعلاء. إنَّ القوميّة العربية تبتعد عن العنصرية تمامًا كُلَّ البعد, وتختلف عنها كُلَّ الاختلاف رغم الخطأ الذي وقع فيه بعض العرب حين أرادوا تقليد الغرب, ومثل هذه الدعوات يُقصد بها التضليل والتمويه وصرف الناس عنها, فيلبسونها ثوبًا مضادًا للعلم والعقل وطبائع الأشياء والقوانين العربية, وهي أقرب ما تكون للدعوات النازية والفاشية التي كانت تبغي إخضاع الشعوب الضعيفة والمتأخرة للسلطات. ثم إنَّ القوميّة العربية تُخطط للتحرير, تدرس مبدأ تقرير المصير وتوحيد أبناء الأُمّة العربية في كيان واحد، وهذه الحقيقة اعترف بها مفكرون وكتاب غير عرب ناهيك عن العرب.[18][19]

رابعًا- القوميّة والدين: يعد بعض المعارضين فكرة القوميّة مخالفة للدين الإسلامي؛ كونها تُؤدي إلى تشتت الأُمّة

---

[17] غسان يوسف مزاحم, مصدر سابق, ص84-85.

[18] غسان يوسف مزاحم, مصدر سابق, ص85-86.

[19] نقول: إنّ الحركات القومية والفئوية لا تنفكّ عن دائرة العنصرية والعصبية القائمة على وحدة الأصل؛ أما تصنيفها كظاهرة إيجابية أو سلبية فيظل رهناً بنتائجها على أرض الواقع.

الأسلامية, وتفرقها وهذا خلاف لتعاليم الأسلام وما جاء بهِ الدين الأسلامي الحنيف, فيما يراها آخرون لا تتنافى مع الدين, بل هي فكرة أصغر وأضيق نطاقًا من الدين, والأديان بطبيعتها يمكن أن تحوي على عدة قوميات.

خامسًا- القوميّة والدولة: الدولة كفكرة سياسية تنشأ عند توفر ثلاث عناصر وهي: الشعب والإقليم والسلطة الحاكمة, أما بالرجوع للقومية تنشأ عند توفر أسس مشتركة, فهي فكرة ذاتية لدى الأفراد والشعوب لا تستند إلى رقعة جغرافية ولا إلى سلطة كي تُنشأها وتقودها. كذبك إنَّ الدولة يُمكن أن تحوي عدة قوميات, كما هو الحال في العراق (القوميّة العربية والقوميّة الكردية) والقوميّة هي الأُخرى يمكن أن تنتشر على عدة دول من غير تحديد بإقليم معين.

المطلب الثاني: الالتزام الدستوري للدول العربية بالوحدة القوميّة

شهد القرن الماضي بزوغ فجر القوميّة العربية, وما صاحبه من دعوات وجدت صداها في القضية الفلسطينية, وما رافقها من أمل شعبي لتوحيد العرب, أضف لها الاتحاد العربي الاشتراكي, ونتيجة ذلك نجد أنَّ الدساتير العربية في الفترات الماضية كثير منها قد ضمن الوحدة العربية والدعوى إلى القوميّة. وإن كان هذا هو الحال فيما مضى, غير أنَّ الدساتير اللاحقة قد خالفت هذا المسار؛ إذ تنبهت إلى ضرورة التنصل عَمّا تفرضه عليها هذه الوحدة من التزامات ولو كان شيئًا فشيئًا..

إن الاشارة إلى أمر ما في دستور أي دولة يجعل منها مسؤولة عن تحقيق ما تبنته من أفكار في مواده, وعدم مخالفة ما الزمت بها نفسها أمام شعبها مباشرة, وأمام الدول الاخرى بصورة غير مباشرة, فهل يا ترى ثمة التزامات على الدول العربية بموجب الوحدة القوميّة؟

هذا ما سوف نتعرض له في مطلبنا هذا, ساعين لتوضيح الوحدة القوميّة في الدساتير العربية, ثم بيان مدى التزام تلك الدولة بهذه الوحدة.

الفرع الأول: الوحدة القوميّة في الدساتير العربية

يكشف التحليل المقارن للدساتير العربية عن مقاربتين متباينتين في التعامل مع قضية الوحدة القومية والانتماء العربي. تتوزع هذه الدساتير بين نهج يتبنى التزاماً صريحاً بمشروع الوحدة، وآخر يكتفي بتأكيد الهوية أو الانتماء إلى الوطن العربي؛ كإشارة ضمنية دون تقرير التزام وحدوي مباشر.

<u>أولاً: الدساتير التي أقرت التزاماً صريحاً بالوحدة كهدف أو مبدأ</u>

تتميز هذه الفئة من الدساتير باستخدام عبارات مباشرة وواضحة تحدد الوحدة كهدف سياسي أو التزام دستوري:

- **تونس: يُعد الدستور التونسي مثالاً بارزاً للحفاظ على هذا التوجه عبر مراحله المختلفة.**
- نصت ديباجة دستور 1959 (الملغى وتعديلاته) صراحة على "توثيق عرى الوحدة القومية".

- دستور 2014 (الملغى) أكد الانتماء الثقافي والحضاري للأمة العربية، واعتبر الوحدة المغاربية لبنة أساسية نحو الوحدة العربية الشاملة، وتميز بالنص الصريح على دعم القضية الفلسطينية كجزء من الثوابت القومية.
- دستور 2022 النافذ أكدت ديباجته الانتماء الصريح إلى الأمة العربية والانتصار لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

❖ **مصر: كرست الدساتير المصرية اللاحقة هذا المبدأ:**

- دستور 2014 النافذ ينص في المادة (1) على أن "مصر جزء من الأمة العربية وتعمل على تكاملها ووحدتها".

❖ **دول المغرب الكبير:**

- **الجزائر** (2016) والمعدل في 2020، نصت ديباجته على انتماء الجزائر إلى الوطن العربي.

❖ **المغرب** (2011 النافذ) أكد في ديباجته انتماء المملكة إلى الأمة العربية والإسلامية والعمل على توحيد المغرب الكبير.

❖ **سوريا:** أكدت على هذا المفهوم في دستور 1973 (الملغى) نص في المادة (1) على أن سوريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

❖ **فلسطين:** نصت مسودة الدستور لعام 2003 صراحة في المادة (2) على أن فلسطين جزء من الوطن العربي وتسعى لتحقيق وحدته، والقضية الفلسطينية مذكورة صراحة كقضية قومية في عدة دساتير أخرى.

ثانياً: الدساتير التي اكتفت بالإشارة الضمنية (الهوية)

تتبنى هذه الدساتير نهجاً أكثر حذراً، حيث تكتفي بتأكيد الهوية القومية دون فرض التزام سياسي أو عسكري مباشر بتحقيق الوحدة:

- **الأردن:** ينص دستور 1952 النافذ في مادته الأولى على أن الأردن "دولة عربية مستقلة ذات سيادة"، وشعبه جزء من الأمة العربية. يعد هذا تأكيداً للهوية يفهم منه ضمناً دعم الانتماء القومي، ولكنه لا يرقى إلى مستوى التزام وحدوي صريح.
- **الإمارات:** ينص دستور 1971 النافذ في المادة (6) على أن شعب الاتحاد "جزء من الأمة العربية".
- **الكويت:** أشار دستور 1962 النافذ في ديباجته إلى دور الدولة في "ركب القومية العربية".
- **اليمن:** نص دستور 1991 في المادة (1) على أن الشعب اليمني "جزء من الأمة العربية والإسلامية".
- دستور سوريا لسنة 2012 (الملغى في 2025 وتم استبداله بإعلان دستوري مؤقت) نص في ديباجته ومادته الأولى على أن الشعب في سوريا "جزء من الأمة العربية".

كما تركز دساتير دول الخليج الأخرى (السعودية، قطر، البحرين، عُمان) على العروبة والإسلام كعنصرين للهوية، دون النص صراحة على مشروع الوحدة العربية.

يظهر التحليل أن الالتزام الدستوري بالوحدة القومية أصبح في الغالب رمزياً أو أدبياً، حيث تراجعت بعض الدساتير عن النصوص الصريحة لتجنب الالتزامات السياسية أو العسكرية المترتبة عليها.

كما يُلاحظ بعض الدساتير الخليجية الأخرى، كالدستور السعودي والقطري والبحريني والعُماني، تركيزها على العروبة والإسلام كعنصرين للهوية، دون النص صراحة على مشروع الوحدة العربية.

وبالانتقال إلى الدساتير العراقية, فقد اتسم الموقف الدستوري العراقي من القومية العربية والقضية الفلسطينية بالوضوح والتأكيد الصريح في الدساتير السابقة لعام 2003، إذ تبنّى العراق الفكر القومي العربي بوصفه أحد المرتكزات الأساسية لهويته الدستورية والسياسية، وعدّ القضية الفلسطينية قضية قومية مركزية للأمة العربية.

فقد أشار القانون الأساسي العراقي لسنة 1925 بصورة غير مباشرة إلى الانتماء العربي للعراق، وإن لم يتضمن نصًا صريحًا بشأن الوحدة القومية أو فلسطين، وذلك بحكم ظروف الانتداب وطبيعة المرحلة التاريخية.

أما دستور سنة 1958 المؤقت، فقد مثّل تحولًا نوعيًا في الخطاب الدستوري، إذ أكد انتماء العراق إلى الأمة العربية، ودعمه لقضايا التحرر العربي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، باعتبارها جزءًا من النضال العربي المشترك ضد الاستعمار.

وجاء دستور جمهورية العراق لسنة 1970 (الملغى) ليجسّد ذروة الالتزام الدستوري العراقي بالفكرة القومية، إذ نصّ صراحة على أن العراق جزء من الأمة العربية، وسعيه إلى تحقيق الوحدة العربية، مع التأكيد على دعم القضية الفلسطينية بوصفها قضية عربية عادلة، والالتزام بنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.

في المقابل، فإن دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (النافذ) قد شهد تراجعًا ملحوظًا في الخطاب القومي، إذ اكتفى بالإشارة العامة إلى انتماء العراق إلى محيطه العربي والإسلامي، دون النص صراحة على الوحدة القومية أو القضية الفلسطينية، وهو ما يعكس انتقال الدستور من التوجّه القومي إلى التركيز على التعددية القومية والدينية داخل الدولة العراقية.

وعليه، يمكن القول إن الموقف الدستوري العراقي انتقل من الالتزام القومي الصريح والداعم لفلسطين في الدساتير السابقة، إلى الانتماء الرمزي غير الملزم دستوريًا في الدستور النافذ، بما يعكس التحولات السياسية والدستورية التي شهدها العراق بعد عام 2003.

ثالثًا: تقييم عام للاتجاه الدستوري العربي

يتضح من استعراض النصوص الدستورية العربية أن الالتزام بالوحدة القومية ظل، في معظمه، التزامًا رمزيًا وتقريريًا، يفتقر إلى آليات دستورية أو قانونية تضمن تحويله إلى سياسات عملية. فالدساتير العربية، رغم تأكيدها المتكرر على الانتماء القومي، لم تُرفق هذه النصوص بإجراءات تنفيذية أو التزامات ملزمة، الأمر الذي ساهم في بقاء الوحدة القومية في إطار الخطاب الدستوري دون تجسيد فعلي في الواقع السياسي العربي.

الفرع الثاني

مدى التزام الدول العربية بالوحدة القوميّة

شهد القرن العشرون اهتمامًا ملحوظًا من الدول العربية بالفكر القومي، حيث تصاعدت الدعوات المؤيدة لقيام

الوحدة العربية، وتجلّت في محاولات عملية لإنشاء كيانات عربية موحّدة على أساس الانتماء القومي المشترك. وقد أسهمت القضية الفلسطينية بدور محوري في استنهاض هذا الفكر، سواء على مستوى النخب الفكرية والسياسية أم على مستوى الرأي العام العربي، بوصفها قضية جامعة تمسّ كيان الأمة العربية ومصيرها.

وانعكس هذا التوجه القومي بوضوح في عدد من الدساتير العربية الصادرة آنذاك، التي أكدت في ديباجاتها أو نصوصها الموضوعية على الانتماء إلى الأمة العربية، ودعت صراحة أو ضمنًا إلى تحقيق الوحدة العربية، بل واعتبرت في بعض الأحيان أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. غير أن استعراض هذه النصوص يبيّن تفاوت الدساتير العربية في درجة الالتزام، إذ نصّ بعضها صراحة على الوحدة القومية، في حين اكتفت دساتير أخرى بالإشارة إليها بصورة ضمنية.

ويثور التساؤل الجوهري في هذا السياق حول مدى إلزامية هذا الالتزام الدستوري:

هل يُنشئ النص الدستوري المتعلق بالوحدة القومية التزامًا قانونيًا فعليًا يفرض على الدول العربية اتخاذ مواقف موحّدة، أو الدفاع المشترك عن أي دولة عربية تتعرض لعدوان؟

وهل يمتد هذا الالتزام ليشمل واجب الدفاع عن فلسطين بوصفها جزءًا من الأمة العربية؟

من الناحية النظرية، يُعدّ الدستور الوثيقة القانونية العليا في الدولة، وهو الذي يحدّد توجهاتها السياسية العامة ويلزم سلطاتها المختلفة بما ورد فيه. وبناءً عليه، فإن الدولة التي تقرّ في دستورها بانتمائها إلى الأمة العربية أو تعتبر فلسطين جزءًا لا يتجزأ من هذه الأمة، تكون قد ألزمت نفسها طوعًا بالتقيد بمضمون هذا النص، ولا يجوز لها التنصّل منه بحجة اعتبارات سياسية لاحقة.

غير أن الإشكال يكمن في أن غالبية الدساتير العربية لم تُحدّد طبيعة هذا الالتزام ولا آلياته التنفيذية، الأمر الذي جعل الالتزام بالوحدة القومية التزامًا عامًا غير محدد المعالم. ونتيجة لذلك، اقتصرت مظاهر هذا الالتزام في الواقع العملي على صور محدودة، كالمساعدات الإنسانية أو المادية، أو الدعم السياسي والإعلامي، وهي مظاهر لا ترقى إلى مستوى الالتزام الوحدوي الفعلي. أما الدعم العسكري المشترك، فعلى الرغم من إمكانية تبريره دستوريًا داخليًا في بعض الحالات، فإنه يظل مقيدًا بالالتزامات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ما يجعل اللجوء إليه أمرًا بالغ الصعوبة.

ومع مرور الوقت، بدا أن فكرة الوحدة القومية فقدت قدرتها على التحول إلى مشروع سياسي واقعي، لتتحول تدريجيًا إلى فكرة رمزية راسخة في الوجدان الشعبي أكثر منها التزامًا رسميًا فاعلًا. وقد انعكس هذا التحول في اتجاه بعض الدول العربية إلى تقليص أو حذف الإشارات المتعلقة بالوحدة القومية من دساتيرها الحديثة، أو الاكتفاء بصياغات عامة وحذرة، تجنبًا لما قد يترتب عليها من التزامات سياسية أو قانونية.

ورغم تأكيد معظم الدساتير العربية على الانتماء العربي وضرورة تحقيق الوحدة القومية، فإن التطبيق العملي

يكشف عن تراجع واضح في مستوى الالتزام الفعلي بهذه المبادئ. إذ ظلّ هذا الالتزام في معظمه حبيس الخطاب الدستوري والبيانات السياسية، دون أن يُترجم إلى سياسات عربية موحّدة أو مواقف جماعية تجاه القضايا المصيرية للأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ومن الناحية العملية، يفترض أن يترجم الالتزام الدستوري بالوحدة القومية إلى عدد من المظاهر الأساسية، من بينها:

1) توحيد السياسات الخارجية إزاء القضايا العربية المشتركة.

2) تبني مواقف دفاعية جماعية ضد أي عدوان يستهدف دولة عربية.

3) تحقيق تنسيق اقتصادي وتشريعي وثقافي بين الدول العربية.

4) احترام مبدأ التضامن العربي في المحافل الدولية.

غير أن الواقع السياسي العربي اتجه، في أغلب مراحله، نحو مزيد من التجزئة وتباين المواقف، بل وأحيانًا تعارض المصالح بين الدول العربية نفسها. كما أسهمت عدة عوامل في إضعاف الالتزام القومي، من أبرزها تضارب المصالح السياسية والاقتصادية، وغياب مؤسسات عربية فاعلة قادرة على تنفيذ الالتزامات الدستورية، فضلًا عن التحولات الإقليمية والدولية، ولا سيما بعد أحداث "الربيع العربي"، وما رافقها من انقسامات داخلية وإقليمية، إضافة إلى تراجع الخطاب القومي لصالح تصاعد الهويات الوطنية أو القُطرية.

وعليه، يمكن القول إن الالتزام العربي بالوحدة القومية في المرحلة الراهنة أصبح التزامًا أدبيًا ورمزيًا أكثر منه التزامًا دستوريًا أو عمليًا، إذ بقي محصورًا في إطار النصوص والشعارات الشعبوية، دون أن يجد طريقه إلى التطبيق الفعلي في الواقع السياسي أو القانوني العربي.

النتائج:

1. تبيّن أن تحديد مفهوم القومية يُعدّ أمرًا جوهريًا لفهم الالتزامات الدستورية المترتبة عليها، إذ إن غموض المفهوم يؤدي إلى ضعف التطبيق العملي له في النصوص الدستورية.

2. أتضح من دراسة الدساتير العراقية أن الالتزام بالوحدة القومية والقضية الفلسطينية قد تراجع من التبني الصريح والمركز (كما في دستور 1970) إلى الإشارة العامة والمقتضبة في دستور 2005، مما يعكس تحولاً في الهوية الدستورية نحو التعددية الداخلية، مع بقاء هذا الالتزام في إطاره السياسي النظري دون آليات قانونية تنفيذية تحوله إلى واقع عملي

3. وقد خلص المطلب الأول إلى أن الوحدة القومية تمثل الإطار النظري والسياسي الجامع لفكرة الوحدة العربية، وتشكل الأساس الفكري الذي استندت إليه الدعوات الدستورية والسياسية اللاحقة في الوطن العربي.

4. تضمنت معظم الدساتير العربية نصوصًا تشير إلى الانتماء للأُمّة العربية والوحدة القوميّة.

5. الالتزام الدستوري لم يُترجم عمليًا إلى سياسات موحدة أو دفاع مشترك.

6. تحوّلت الوحدة القوميّة من مشروع سياسي واقعي إلى رمز ثقافي وشعور وجداني.

7. حذف أو تهميش الإشارات إلى الوحدة القوميّة في بعض الدساتير الحديثة يعكس ضعف الالتزام بها.

8. غياب آليات قانونية ملزمة لتنفيذ الوحدة القومية.

التوصيات:

1. ضرورة **تفعيل ميثاق جامعة الدول العربية** وإعادة هيكلته ليكون ملزمًا قانونيًا في قضايا الدفاع والتعاون الاقتصادي.

2. إنشاء **محكمة عربية دستورية** لمتابعة مدى التزام الدول بنصوصها المتعلقة بالوحدة القوميّة.

3. تعزيز التعليم العربي المشترك وترسيخ فكرة الهوية العربية في المناهج الدراسية.

4. وضع **ميثاق عربي جديد للوحدة والتكامل** يربط الدول العربية بمشاريع اقتصادية وتنموية حقيقية.

5. توظيف الخطاب القومي بشكل عملي بعيدًا عن الشعارات، والتركيز على المصالح المشتركة الواقعية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب والبحوث:

1. حسن البنا، الوحدة العربية بين الفكر والتطبيق، عمّان، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2014.
2. ساطع الحصري، آراء وأحاديث في القومية العربية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1951.
3. عبد العزيز الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
4. فاضل الجمالي، القومية العربية والوحدة، بغداد، دار الحكمة، 1972.
5. قاسم محمد الزيدي، القومية العربية والتحولات الدستورية في الوطن العربي، مجلة القانون والسياسة، المجلد 12، العدد 3، 2019.
6. محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1990.
7. محمد حسنين هيكل، العروبة بين الأمس واليوم، القاهرة، دار الشروق، 1988.
8. علي حسين الشمري، مفهوم القومية في الفكر العربي الحديث، بغداد، دار الرافدين، الطبعة الأولى، 2018.

ثانيًا: الدساتير والوثائق الدستورية:

1. **الأردن :**دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة 1952، المعدل 2016.
2. **الإمارات :**دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1971، المعدل 2009.
3. **الجزائر :**دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، والمعدل 2020.
4. **السودان :**دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005، (ملغى).
5. **سوريا :**دستور الجمهورية العربية السورية لسنة 1973، (ملغى).
6. **سوريا :**دستور الجمهورية العربية السورية لسنة 2012، (ملغى).
7. **العراق :**القانون الأساسي العراقي لسنة 1925، (ملغى).
8. **العراق :**دستور جمهورية العراق المؤقت لسنة 1958، (ملغى).
9. **العراق :**دستور جمهورية العراق المؤقت لسنة 1963، (ملغى).
10. **العراق :**دستور جمهورية العراق المؤقت لسنة 1964، (ملغى).
11. **العراق :**دستور جمهورية العراق المؤقت لسنة 1968، (ملغى).
12. **العراق :**دستور جمهورية العراق المؤقت لسنة 1970، (ملغى).
13. **العراق :**دستور جمهورية العراق لسنة 2005، (نافذ).
14. **فلسطين :**مشروع دستور دولة فلسطين لسنة 2003.
15. **الكويت :**دستور دولة الكويت لسنة 1962.
16. **ليبيا :**دستور المملكة الليبية الاتحادية لسنة 1951، (ملغى).

17. **مصر :**دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2012، (ملغى).
18. **مصر :**دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2014، (نافذ).
19. **المغرب :**دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
20. **تونس :**دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959، المعدل 2008 (بدلاً من 1989).
21. **تونس :**دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014، (ملغى).
22. **تونس :**دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، (نافذ).
23. **اليمن :**دستور الجمهورية اليمنية لسنة 1991، المعدل 2015.

ثالثًا: المواثيق والاتفاقيات:

1. اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، 1950.
2. ميثاق جامعة الدول العربية، 1945.